او كرمض مسوغ للفطر فانه المرض لا يبيح في الصوم ثم شرع
في الخصلة الثالثة من خصال الكفارة فقال فان لم يستطع
اي الصوم المتتابع لهرم او مرض يدوم شهرين فظاهر
من العادة في مثله او من قول الاطباء او لمشقة شديدة
ولو كانت المشقة لشبق وهو شدة الغلمة او شهوة
الوطء او خوف زيادة مرض فاطعام ستين مسكينا للاية
السابقة او فقير لانه اشد حالا منه ويكفي كون البعض
مساكين والبعض فقراء لتنزيله قوله فاطعام تبع فيه
لفظ القرآن الكريم والمراد تمليكهم فقد قال جابر اطعم
النبي صلى الله عليه وسلم الجدة السدس اي ملكها فلا يكفي
التغذية ولا التعشية وهل يشترط اللفظ او يكفي الدفع
عبارة الروضة تقتضي اللفظ لانه عبر بالتمليك قال
الاذرعي وهو بعيد اي فلا يشترط لفظ وهذا هو
الظاهر كدفع الزكاة ولا يكفي تمليكه كافرا ولا هاشميا
ولا مطلبيا ولا من تلزمه نفقته كزوجته وقريبه ولا
الى مكفي بنفقة قريب او زوج ولا الى عبد ولو مكاتبا
لانها حق الله تعالى فاعتبر فيها صفات الزكاة ويصرف

للستين

للستين المذكورين ستين مدا كل مسكين مد كانا يضعونها
بين ايديهم او يملكها لهم بالسوية او يطلق فاذا قبلوا
ذلك اجزأ على الصحيح فلو فاوت بينهم بتمليك
واحد مدين واخر مدا او نصف مد لم يجز ولو قال خذوه
وكلوه فاخذوا بالسوية اجزأ فان تفاوتوا لم يجزه
الا مد واحد ما لم يتبين معه من اخذ مدا اخر وهكذا
وجنس الامداد من جنس الحب الذي يكون فطرة فيخرج
من غالب قوت بلد المكفر فلا يجزيء بحنو الدقيق والسويق
والخبز واللبن ويجزيء الافط كما يجزيء في الفطرة
ولا يحل للمظاهر وطؤها اي زوجته التي
ظاهر منها حتى يكفر لقوله تعالى في العتق فتحرير رقبة
من قبل ان يتماسا وفي الصوم فصيام شهرين متتابعين
من قبل ان يتماسا ويقاس من قبل ان يتماسا في الاطعام
حمل المطلق على المقيد لا تحاد الواقعة وخرج
بالوطء غيره كاللمس ونحوه كالقبلة لشهوة فانه جائز
في غير ما بين السرة والركبة اما ما بينهما فيحرم كما رجحه
الرافعي في الشرح الصغير ويصح الظهار المؤقت كما مر

Copyright © King Saud University